الثوار في انتظار الفرج

كانت هذه الحوادث رابع ثورة قام بها الشعب في تاريخ مصر الحديث، في فترة من الزمن لا تتجاوز تسع سنوات، فالثورة الأولى قاوم بها الشعب نابليون، ومعروفة بثورة القاهرة الأولى في عهد الحملة الفرنسية، والثورة الثانية قاوم بها كليبر، والثالثة قام بها في وجه المماليك بقيادة البرديسي، والرابعة في وجه الوالي العثماني خورشيد باشا، كل ذلك يدل على مبلغ حيوية الشعب في تلك الحقبة من الزمن.

وإذا كانت أنظار الشعب قد اتجهت في تلك الآونة إلى محمد علي، وأجمعت آراء زعمائه على تقليده سلطة الحكم، فما ذلك إلا لأن محمد علي قد دعا إلى مبادئ الحرية، وأعلن في كل لحظة دفاعه عن حقوق الشعب ومصالحه، ونادى أن علة المحن التي حلت بالبلاد راجعة إلى سوء سياسة الولاة، وعدم وجود أيَّة رقابة على الحكومة، واعتقدوا أنهم سيتمكنون من مراقبة ومراجعة محمد علي في أي قرار قد يتخذه ضد مصالح الشعب، ألم يخبرهم أن عدم وجود رقابة على الحكومة هو سبب كل الأزمات التي تمر بها البلاد؟ إذن فهو حاكم يتقبل الرقابة الشعبية أو هكذا يبدو.. وانتظر جميع الأطراف قرار السلطان وطال الانتظار.

وظلت الحرب بين الشعب والوالي سجالًا إلى أن جاء الفرج يوم ٩ يوليو سنة ١٨٠٥ الموافق ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٢٠ حيث جاء القاهرة من الأستانة رسول يحمل فرمانًا يتضمن الخطاب لمحمد علي باشا (والي جدة سابقًا)، بتثبيته واليًا على مصر، حيث رضي بذلك العلماء والرعية، وأن خورشيد باشا معزول عن ولاية مصر.

فتوقف الضرب من القلعة، وأوقف الثوار الضرب من الجبل، مع استمرار الحصار وبقاء المتاريس ومرابطة الثوار بتعليمات من السيد عمر مكرم، إلى أن أذعن خورشيد باشا وسلم القلعة يوم الأثنين ٥ أغسطس سنة ١٨٠٥ ونزل منها ثم رحل عن البلاد، فكان آخر والي عثماني حكم مصر بإرادة الأستانة وأوامرها، وبذلك توجت الثورة بفوز إرادة الشعب، واستقر الحكم لمن اختاره نواب الشعب وليًّا للأمر، ولله عاقبة الأمور.

ولقد كان لوصول محمد علي للحكم بهذا الأسلوب أثر على مكانته لدى الباب العالي، فلم يكن تعيينه برغبة السلطان وإرادته، فولَّد ذلك مشاعر سلبية تجاهه، ورضي بالأمر الواقع مع تحين الفرصة لعزله في الوقت المناسب، وقد تزامن تعيين محمد علي مع إرسال قوة بحرية عثمانية ضخمة بقيادة قبطان باشا لتراقب الأمور في مصر.